ويظهر الجدول ان الاقطار العربية تكاد تكون هي المصدر الوحيد لمستوردات الكتلة الاشتراكية من النفط فيما عدا ايران التي تضاءلت حصتها بنسبة ملموسة في غضون عام واحد . ففي عام ١٩٧٢ بلغت حصة ايران من اجمالي النفط الذي استوردته الكتلة الاشتراكية حوالي ٣٠٪ ولكنها انخفضت في عام ١٩٧٣ الى حوالي ١٤٪ فقط ، وذلك نتيجة لانخفاض صادرات ايران مما معدله ٧٦ الف برميل/اليوم الى ٥١ الف برميل / اليوم من جهة ، ونتيجة زيادة مستوردات الكتلة الاشتراكية من الاقطار العربية مما معدله ١٦٧ الف برميل في اليوم الى ٣٠٦ الاف برميل في اليوم اي ما يزيد قليلا عن ١٥ مليون طن في السنة . ويظهر الجدول اعلاه كذلك ان بلغاريا وحدها استوردت عام ١٩٧٣ قرابة ٤٠٪ من مجموع ما استوردته الكتلة الاشتراكية من النفط ، وهذا أمر مفهوم نظرا لان بلغاريا هي افقر الاقطار الاشتراكية بمصادر الطاقة ، فهي لا تفتقر الى النفط والغاز فحسب ، بل تفتقر ايضا الى الفحم الحجري . ولذلك من المتوقع ان تزداد مستوردات بلغاريا من النفط العربي في غضون السنوات القليلة القادمة ، كما يتوقع بالتالي ان تزداد صلاتها التجارية والاقتصادية مع بعض الاقطار النفطية ولا سيما العراق . ان رومانيا هي ثالث دولة في المنظومة الاشتراكية من حيث حجم مستوردانها النفطية من الاقطار العربية وايران كما انها تستورد كميات كبيرة نسبيا من النفط من الاتحاد السوفييتي رغم انها الوحيدة من بين اقطار اوروبا الشرقية الاشتراكية التي تنتج كمية كبيرة من النفط (زهاء ١٣ مليون طن في السنة) . وسر ذلك أنها طورت لديها صناعة بتروكيميائية فتعيد بالتالي تصدير النفط الخام الذي تستورده على هيئة منتجات نفطية وبتروكيميائية . ويلاحظ من جهة أخرى ، ان العراق هو في طليعة الاقطار العربية التي تستورد الكتلة الاشتراكية منها النفط ، وبلغت حصته من تلك المستوردات في عام ١٩٧٢ نحو ٤١٪ ثم ارتفعت الى حوالي ٦٠٪ عام ١٩٧٣ ، ويعزى ذلك الى تأميم العراق للشطر الاعظم من انتاجه النفطي في عام ١٩٧٢ مما فتح امامه آفاق التصرف بثروته النفطية بحرية بعد أن كان توزيعها حكرا على شركات الاحتكارات النفطية الاستعمارية التي كانت مسيطرة عليها . وحيث ان الشركات النفطية الاستعمارية الرئيسية السبع التي تشكل الكارتيل النفطي العالمي ما زالت تسيطر على نحو ٧٥ ٪ من الاسواق ومنافذ التوزيع في العالم الرأسمالي فانها تضع عقبات كثيرة أمام تصريف النفط المؤمم في الاسواق . وهذا ، الى حد ما ، هو السبب الذي حدا بايران الى التوجه لفتح اسواق لنفطها في دول الكتلة الاشتراكية . ففي عام ١٩٧٠ طلبت الحكومة الايرانية من شركات الكونسورتيوم النفطي العاملة في ايران ان تعطيها جزءا من نصيبها من النفط المنتج عينا لا نقدا ، فاستجابت شركات الكونسورتيوم لطلبها ذلك على مضض ، ولكنها اشترطت الا تقوم ايران بتسويق ذلك النفط الذي تأخذه كجزء من حصتها في الاسواق التي يعمل فيها الكونسورتيوم ، وهي عمليا جميع أسواق العالم الرأسمالي لانه تتمثل في الكونسورتيوم جميع شركات النفط الرئيسية السبع . ونتيجة لذلك توجهت ايران الى اسواق الدول الاشتراكية ، وبوجه خاص المانيا الديموقراطية ورومانيا ، وعقدت معها اتفاقات مقايضة النفط بالالات والمعدات واللوازم وهو الطراز السائد في معاملات التبادل التجاري بين الاقطار الاشتراكية فيما بينها او بينها وبين الاقطار الاخرى .

ان مستوردات الاتحاد السوفييتي من النفط في عام ١٩٧٣ كانت بمعدل ٤٦ الف برميل في اليوم أي ما يساوي حوالي ٢،٤٥ مليون طن في السنة نحو خمسها من العراق (٩٠٠٠ برميل/اليوم) والباقي من ليبيا . ويبدو ان الاتحاد السوفييتي مقبل على تعاون اوسع مع ليبيا في الميادين النفطية وذلك في ضوء اتفاق التعاون الاقتصادي والفني الذي وقع بين الاتحاد السوفييتي وليبيا اثناء زيارة رئيس الوزراء الليبي عبد السلام جلود لموسكو في شهر ايار (مايو) الماضي . « وقد ذكرت مصادر رسمية في ليبيا ان الاتفاق المذكور الذي لم تذع تفاصيله بعد سيقوي تعاون البلدين في مجال البحث عن الثروات المعدنية وفي تطوير صناعة الحديد والصلب والطاقة والموانيء والمنازل والتعليم والمياه والغاز الطبيعي . وذكرت هذه المصادر ايضا ان الوفد السوفييتي قد تعهد بدراسة اقتراح ليبي يقضي بأن يقوم السوفييت ببناء مصفاة النفط في ليبيا(٤١).